@ 163 @ من هداه اهتدى . .

{ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبّ الْعَالَمِينَ } الظاهر أن اللام لام كي ومفعول { أَمْرُنَا } الثاني محذوف وقدروه { وَأُمِرْنَا } بالإخلاص لكي ننقاد ونستسلم { لِرَبّ الْعَالَمِينَ } والجملة داخلة في المقول معطوفة على { إِنّ هُدَى اللّهِ هُوَ * الْهَدْىِ } . وقال الزمخشري : هو تعليل للأمر فمعنى { أَمْرُنَا } قيل لنا : اسلموا لأجل أن نسلم . وقال ابن عطية : ومذهب سيبويه أن { لِنُسْلِمَ } في موضع المفعول وإن قولك : أمرت لأقوم وأمرت أن أقوم يجريان سواء ومثله قول الشاعر : % (أريد لأنسى ذكرها فكأنما % .

تمثل لي ليلى بكل سبيل .

. %)

إلى غير ذلك من الأمثلة ؛ انتهى . فعلى ظاهر كلامه تكون اللام زائدة ويكون أن نسلم هو متعلق { أَمْرُنَا } على جهة أنه مفعول ثان بعد إسقاط حرف الجر . وقيل : اللام بمعنى الباء كأنه قيل { وَأُمِرْنَا } بأن نسلم ومجيء اللام بمعنى الباء قول غريب ، وما ذكره ابن عطية عن سيبويه ليس كما ذكر بل ذلك مذهب الكسائي والفراء زعما أن لام كي تقع في موضع أن في أردت وأمرت ، قال تعالى : { يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيّنَ لَكُمْ } { يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُواْ } أي أن يطفئوا { إِنّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرّجْسَ } أريد لأنسى ذكرها ورد ذلك عليهما أبو إسحاق ، وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن اللام هنا تتعلق بمحذوف وأن الفعل قبلها يراد به المصدر والمعنى الإرادة للبيان والأمر للإسلام فهما مبتدأ وخبر فتحصل في هذه اللام أقوال : أحدها إنها زائدة ، والثاني أنها بمعنى كي للتعليل إما لنفس الفعل وإما لنفس المصدر المسبوك من الفعل ، والثالث أنها لام كي أجريت مجرى أن ، والرابع أنها بمعنى الباء وقد تكلمنا على هذه المسألة في كتاب التكميل وجاء لرب العالمين تنبيهاً على أنه مالك العالم كله معبودهم من الأصنام وغيرها . .

{ وَأَنْ أَقِيمُواْ الصّلواةَ وَاتّقُوهُ } أن هنا مصدرية واختلف في ما عطف عليه ، قال الزجاج هو معطوف على قوله : لنسلم تقديره لأن نسلم و { أَنْ أَقِيمُواْ } . قال ابن عطية : واللفظ يمانعه لأنّ { * نسلم } معرب و { أَنْ أَقِيمُواْ } مبني وعطف المبني على المعرب لا يجوز لأن العطف يقتضي التشريك في العامل انتهى ، وما ذكره من أنه لا يعطف

المبني على المعرب وأنّ ذلك لا يجوز ليس كما ذكر ، بل ذلك جائز نحو قام زيد وهذا ، وقال تعالى : { يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النّارَ } غاية ما في هذا أن العامل إذا وجد المعرب أثر فيه وإذا وجد المبني لم يؤثر فيه ويجوز إن قام زيد ويقصدني أحسن إليه ، بجزم يقصدني فإنْ لم تؤثر في قام لأنه مبني وأثرت في يقصدني لأنه معرب ، ثم قال ابن عطية : اللهم إلا أن يجعل العطف في إن وحدها وذلك قلق وإنما يتخرج على أن يقدر قوله : { أَنْ أَقِيمُواْ } بمعنى وليقم ثم خرجت بلفظ الأمر لما في ذلك